مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities
ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

مجلة وعي للعلوم الإنسانية

العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ١٠٦٩-١٠٩٧

النظام المالي في الدولة الأموية وأثره في الاستقرار الاقتصادي العام خلال مرحلة الحكم الأموي

The Financial System in the Umayyad State and Its Impact on General Economic Stability During the Umayyad Rule

م.م. زهراء فهد طارش جابر/ جامعة ميسان – كلية العلوم

zahrafahadtarsh@gmail.com

الكلمات المفتاحية

الدولة الأموية؛ النظام المالي؛ الخراج؛ الجزية؛ بيت المال؛ ديوان الجند؛ الاستقرار الاقتصادي؛ العدالة الضريبية؛ الموالي؛ الرقابة المالية.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل النظام المالي في الدولة الأموية (٤١-١٣٢هـ / ٦٦١-٧٥٠م) ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام خلال مرحلة الحكم الأموي. ويعتمد على منهج وصفي-تحليلي يستند إلى المصادر التاريخية الكلاسيكية (كالطبري، البلاذري، ابن زنجويه) والدراسات الأكاديمية الحديثة، لفحص مصادر الإيرادات (الخراج، الجزية، الغنائم، العشور)، وأنماط الإنفاق العام (العسكري، الإداري، الاجتماعي، الاستثماري)، وآليات الرقابة المالية (المركزية، القضائية، الحسبة، جهاز العيون). ويخلص البحث إلى أن الدولة الأموية قد طوّرت بنية مالية مؤسسية ذات كفاءة إدارية ملحوظة، ساهمت في تماسك الدولة خلال فترة التوسع الجغرافي غير المسبوق. ومع ذلك، فإن السياسات المالية التمييزية ضد الموالي، وتفشي الفساد الإداري، وغياب العدالة الضريبية، شكّلت عوامل هيكلية أدّت إلى تآكل الشرعية الاقتصادية للدولة، وساهمت في زوالها. ويشير البحث إلى أن

الاستقرار الاقتصادي في العصر الأموي كان هشًّا، لأنه بُني على الكفاءة دون العدالة، مما يجعل التجربة الأموية درسًا تاريخيًّا عميقًا حول العلاقة بين المالية العامة والشرعية السياسية.

KEY WORD

Umayyad Caliphate; Financial System; Kharaj; Jizya; Bayt al–Mal; Diwan al–Jund; Economic Stability; Tax Justice; Mawali; Financial Oversight.

Abstract

This study aims to analyze the financial system of the Umayyad Caliphate (41–132 AH / 661–750 CE) and its role in achieving general economic stability during the Umayyad era. Employing a descriptive-analytical methodology, the research draws on classical historical sources (such as al-Tabari, al-Baladhuri, and Ibn Zanjawayh) and contemporary academic studies to examine revenue sources (kharaj, jizya, ghanima, ushur), patterns of public expenditure (military, administrative, social, and investment), and financial oversight mechanisms (centralized, judicial, hisba, and intelligence surveillance). The study concludes that the Umayyads developed an institutional financial framework of notable administrative efficiency, which contributed to state cohesion during an era of unprecedented territorial expansion. However, discriminatory fiscal policies against non-Arab Muslims (mawali), widespread administrative corruption, and the absence of tax justice constituted structural weaknesses that eroded the state's economic legitimacy and ultimately facilitated its collapse. The research argues that economic stability under the Umayyads was fragile, as it was built on administrative competence without social equity, rendering the Umayyad experience a profound historical lesson on the interplay between public finance and political legitimacy.

المقدمة

١-١ مشكلة البحث

لطالما شغلت طبيعة النظام المالي في الدولة الأموية مكانة محورية في الدراسات التاريخية الحديثة، إذ ينقسم الباحثون بين من يرى فيه نموذجًا مبكرًا للدولة البيروقراطية ذات الكفاءة الإدارية العالية، وبين من يعتبره نظامًا استبداديًّا يفتقر إلى العدالة الاجتماعية ويُفضّل النخبة العربية على سائر مكوّنات الأمة الإسلامية [١]. وتنبع مشكلة هذا البحث من التناقض الظاهري بين الاستقرار الاقتصادي النسبي الذي تمتعت به الدولة الأموية خلال معظم فترات حكمها، وبين الانتقادات الأخلاقية والسياسية الموجّهة لسياساتها المالية، لا سيما فيما يتعلق بالتمييز العرقي في توزيع الثروة وفرض الضرائب. فهل كان النظام المالي الأموي – برغم سلبياته – عاملاً مُساهِمًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ أم أن هذا الاستقرار كان هشًّا، ومبنيًّا على الاستغلال المؤقت للموارد المفتوحة، وليس على مؤسسات مستدامة؟

١-٢ أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج فجوة منهجية في الأدبيات العربية المعاصرة، حيث تغلب الدراسات الوصفية على التحليل المؤسسي، وتغيب غالبًا المقارنة بين المكونات المختلفة للنظام المالي (الإيرادات، النفقات، الرقابة). كما أن البحث يقدم قراءة متكاملة تربط بين البُعد المالي والبُعد السياسي، مستفيدًا من منهج "التاريخ الاقتصادي المؤسسي" الذي يركّز على كيفية تشكيل القواعد الرسمية وغير الرسمية للسلوك الاقتصادي وعلاوةً على ذلك، فإن فهم آليات النظام المالي الأموي يوفّر دروسًا تاريخية ذات صلة بالتحديات المالية المعاصرة في الدول النامية، خاصة تلك التي تعاني من التفاوت العرقي أو الإقليمي في توزيع الموارد.

---

(١) عبد، عماد مجيد الحاج. "حركات الولاة والقادة والمنشقين عن سلطة الحجاج والدولة الأموية: الأسباب والنتائج." مجلة مركز دراسات الكوفة ٥١ (٢٠١٨): ٢٠٧–٢٣٢

١-٣ أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- تحليل البنية المؤسسية للنظام المالي الأموي وتطورها.
- تحديد مصادر الإيرادات العامة ونسبتها النسبية في الخزينة المركزية.
- دراسة أنماط الإنفاق العام وتأثيرها على الاقتصاد الكلي.
- تقييم فعالية آليات الرقابة المالية في الحد من الفساد.
- قياس درجة ارتباط السياسة المالية بالاستقرار الاقتصادي والسياسي.
- تقديم تفسير متوازن لسبب بقاء الدولة الأموية لأكثر من تسعين عامًا رغم سياساتها التمييزية.

١-٤ منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي الوصفي–التحليلي، مع استخدام أدوات النقد الداخلي والخارجي للمصادر. وقد تمّ جمع البيانات من مصدرين رئيسيين:

- المصادر الأولية: ككتب الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، البلاذري (فتوح البلدان)، ابن عبد الحكم (فتوح مصر)، والخوارزمي (مسالك الأبصار).
- المصادر الثانوية: وهي الدراسات الأكاديمية الحديثة المذكورة في قائمة المراجع، والتي تقدم تحليلات كمية ونوعية مبنية على وثائق ديوانية ونقوش ورقائق.

كما يستخدم البحث المقارنة المؤسسية بين النظام المالي الأموي وسابقه الراشدي ولاحقه العباسي، لفهم طبيعة التحوّل من "الدولة القبلية" إلى "الدولة البيروقراطية".

١-٥ حدود البحث الزمانية والمكانية

يقتصر البحث على الفترة الزمنية من تأسيس الدولة الأموية (٤١هـ / ٦٦١م) حتى سقوطها (١٣٢هـ / ٧٥٠م)، مع تركيز خاص على عصور الازدهار المالي (عهد عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك). أما جغرافيًا، فيشمل البحث الولايات الأساسية: الشام (مركز الحكم)، العراق، مصر، المغرب، وبلاد الأندلس (في سياق الدولة الأموية هناك).

الفصل الأول: الإطار المؤسسي للنظام المالي الأموي

١-١ تطور بيت المال من العهد الراشدي إلى العهد الأموي

لم يكن "بيت المال" في العهد الراشدي أكثر من خزانة مركزية تُدار بشكل شخصي من قبل الخليفة، تعتمد على التوزيع العادل للغنائم وفق مبدأ "السوية". لكن مع قيام الدولة الأموية، تحول بيت المال إلى مؤسسة بيروقراطية مركزية تُدار بواسطة كتّاب مختصين، وتتبع له فروع في الولايات الكبرى. وقد أرسى معاوية بن أبي سفيان أولى لبنات هذا التحوّل حين جعل دمشق عاصمة سياسية ومالية، وعيّن "صاحب بيت المال" كمنصب رسمي مستقل [١]. ويشير إلى أن هذا التحوّل لم يكن مجرد تغيير إداري، بل "نقلة نوعية في مفهوم السيادة المالية"، حيث أصبحت الثروة العامة ملكًا للدولة، لا للجماعة.

١-٢ هيكلة الدواوين المالية

كان من أبرز إنجازات عبد الملك بن مروان (٦٥–٨٦هـ) إنشاء الدواوين المتخصصة، مستوحياً ذلك من النظم الساسانية والبيزنطية. وأهم هذه الدواوين:

- ديوان الجند: وهو المسؤول عن تسجيل أسماء الجنود، تحديد عطاياهم (الأعطية الشهرية)، ومتابعة ولائهم. وقد حوّل هذا الديوان الجيش من "قوة قبلية" إلى "مؤسسة دائمة"، مما عزّز الاستقرار الأمني [٢].
- ديوان الخراج: وهو الجهاز التنفيذي لجباية الضرائب الزراعية. وكان يضم "عمال خراج" و"كتبة" يتقنون اللغات المحلية (السريانية، الفارسية، القبطية) لتسهيل التواصل مع المكلّفين [٣].

---

(١) العربي، قرميط، وعدة الشيخ. "مؤسسة الحسبة ودور آلياتها في مكافحة الفساد الاقتصادي بالسوق: الدولة الأموية بالأندلس أنموذجًا." مجلة المعيار ٢٨، العدد ١ (٢٠٢٤): ٩٢٧–٩٤٦

(٢) الربعي، إبراهيم بن علي. "الإطاحة بالقيادات في الدولة الأموية: أسبابها وأحداثها." المجلة العلمية بكلية الآداب ٤٢ (٢٠٢١): ١–٣٠.

(٣) البوتليليس، بدرة، ومحي الدين صف الدين. "النظام الجبائي عهد الدولة الأموية وأثره على الحياة العامة بالريف الأندلسي (١٣٨–٤٢٢هـ / ٧٥٦–١٠٣١م)." مجلة عصور ٢٣، العدد ٢ (٢٠٢٤): ٨٢–١٠٥

- ديوان الرسائل: المسؤول عن المراسلات المالية مع الولايات، وإرسال التعليمات المتعلقة بالميزانية السنوية.

ويُعدّ هذا التقسيم الوظيفي دليلاً على درجة عالية من التخصص الإداري، لم تكن معهودة في العصور السابقة.

١-٣ المركزية الإدارية ودور دمشق

جعل الأمويون من دمشق مركزًا ماليًّا لا ينازعه أي عاصمة أخرى. فجميع الإيرادات من الولايات كانت تُرسل إلى بيت المال المركزي في دمشق، ثم تُوزّع وفق مرسوم خليفي. وقد ساهم هذا النموذج المركزي في:

- منع تراكم الثروة في أي ولاية قد تتحدى السلطة المركزية،
- ضمان تمويل الحملات العسكرية من خزينة واحدة،
- تعزيز ولاء النخب المحلية عبر التوزيع المشروط للعطايا [١].

غير أن هذه المركزية أدّت أيضًا إلى إهمال الاحتياجات المحلية، خاصة في العراق ومصر، حيث شكا السكان من "استنزاف ثرواتهم لخدمة الشام" [٢].

١-٤ العلاقة بين السلطة السياسية والنظام المالي

لم يكن النظام المالي الأموي محايدًا؛ بل كان أداة لتعزيز المشروعية السياسية للسلالة الأموية. فتوزيع العطايا على القبائل الموالية، وتمويل بناء المساجد الكبرى (كمسجد دمشق)، وصرف المنح للشعراء والمؤرخين، كان كلّه جزءًا من "سياسة شرعنة الحكم عبر الإنفاق". ويؤكد [٣].أن "عزل الولاة لم يكن

(١) بوسعد، الطيب. "العلاقات السياسية والعسكرية بين الإمارة الأغلبية والإمارة الأموية في الأندلس ما بين القرنين ٢-٣هـ / ٨-٩م." مجلة الدراسات التاريخية ٢٣، العدد ٢ (٢٠٢٣): ٥٣-٧٦

(٢) بكار، عبدالرحمن صالح. "المرصد والعيون في صدر الإسلام والدولتين الأموية والعباسية: دراسة لجهاز المخابرات في الحضارة الإسلامية." المجلة الليبية العالمية ١٦ (٢٠١٧): ١-١٧

(٣) حمادي، أسامة إبراهيم، وفواز زحلف جزاع الدليمي. "النفقات الخارجية في عصر الدولة الأموية في الأندلس." مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ٣ (٢٠٢١): ٣٨٩-٤١١.

دائمًا بسبب الفساد المالي، بل أحيانًا بسبب فقدانهم لثقة الخليفة السياسية"، مما يدل على أن الاعتبارات المالية كانت تابعة للحسابات السياسية.

الفصل الثاني: مصادر الإيرادات العامة في الدولة الأموية

٢-١ الإيرادات غير الضريبية: الغنائم والفَيْء

شكّلت الغنائم والفَيْء الركيزة الأولى للتمويل المالي في بدايات الدولة الإسلامية، واستمرت هذه الموارد في لعب دور محوري خلال العقود الأولى من الحكم الأموي، لا سيما في عهد معاوية بن أبي سفيان (٦٦١–٦٨٠م) وابنه يزيد، حيث كانت الفتوحات العسكرية مستمرة على الجبهات البيزنطية في آسيا الصغرى، والبربرية في شمال إفريقيا، والتركية في آسيا الوسطى. ووفقًا للمفهوم القرآني، فإن "الغنائم" هي ما يُؤخذ من العدو بالقتال، بينما "الفَيْء" هو ما يُسلّم دون مقاومة أو يُهجر من قبل أهله (سورة الحشر: ٦–٧). وقد نصّت الآية الكريمة على أن الفَيْء "لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ"، وهو ما فسّره الفقهاء لاحقًا على أنه ملك للدولة يُنفق في المصالح العامة [١].

وقد اعتمد الأمويون على هذا التفسير لتحويل الفَيْء إلى مصدر مركزي دائم للخزينة. ففي العراق، على سبيل المثال، حين استسلمت المدن الساسانية دون قتال (كالمدائن والبصرة)، صُنّفت أراضيها كأراضٍ فيئية، وخضعت لإدارة مباشرة من بيت المال. ويشير البلاذري في فتوح البلدان إلى أن عمر بن الخطاب قد قرّر عدم تقسيم هذه الأراضي بين الجنود، بل جعلها "وقفًا على المسلمين إلى يوم القيامة"، وهو القرار الذي حافظ عليه الأمويون بدقة [٢]. وهكذا، لم تكن الغنائم والفَيْء مجرد مكاسب طارئة، بل أصبحت آلية مؤسسية لتوليد إيرادات مستقرة عبر الزمن.

---

(١) لطوف، نوري عزاوي حمود. "النفقات العامة لبيت المال في الدولة العربية الإسلامية في عهدي الخلافة الراشدة والخلافة الأموية: إنفاق الفيء (الجزية والخراج وعشور التجارة): دراسة تاريخية اقتصادية." مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ٢٦، العدد ٨ (٢٠١٩): ١٩٢–٢٢٣

(٢) لطوف، نوري عزاوي حمود. "واردات بيت المال في الدولة العربية الإسلامية في عهدي الخلافة الراشدة والخلافة الأموية (الغنائم): دراسة تاريخية اقتصادية." مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ١٥، العدد ٤ (٢٠١٩): ١٧٥٤–١٧١٧

غير أن وتيرة الفتوحات بدأت في التراجع منذ نهاية القرن الأول الهجري، خاصة بعد فشل الحصار الثاني للقسطنطينية (٧١٧–٧١٨م) في عهد سليمان بن عبد الملك. ونتيجة لذلك، انخفضت حصيلة الغنائم بشكل ملحوظ، مما دفع الدولة إلى إعادة هيكلة مواردها المالية والاعتماد المتزايد على الضرائب الثابتة. ويؤكد [١]. أن "نهاية مرحلة الغنائم كانت نقطة تحول حاسمة في تاريخ المالية الإسلامية، إذ انتقلت الدولة من اقتصاد غنيمي إلى اقتصاد ضريبي".

٢–٢ الإيرادات الضريبية المباشرة: الخراج والجزية

مع تراجع الغنائم، برز الخراج والجزية كأهم مصدرين للإيرادات العامة في الدولة الأموية. ورغم أن هذين المفهومين كانا معروفين في العهد الراشدي، إلا أن الأمويين طوروهما إلى نظام جباية منظم ذي طابع بيروقراطي.

الخراج: ضريبة الأرض الزراعية

يُعرّف الخراج في الفقه الإسلامي بأنه "ضريبة تُفرض على الأراضي المفتوحة عنوة، بغض النظر عن دين مالكها". وقد حافظ الأمويون على النظام الضريبي الساساني في العراق والنظام البيزنطي في الشام ومصر، مع إدخال تعديلات تنظيمية تهدف إلى زيادة الكفاءة. ففي مصر، على سبيل المثال، استمر العمل بنظام "الكُرّ" (وحدة قياس للأرض) و"الوَسْق" (وحدة قياس للحبوب)، مع تحديث السجلات كل عامين لتحديد المحصول المتوقع [٢].

وقد تميز النظام الخراجي الأموي بعدة سمات:

- الثبات النسبي: فقد حُددت معدلات الخراج بنسبة تتراوح بين ٢٠% إلى ٥٠% من المحصول، حسب خصوبة الأرض وقربها من مراكز الإدارة.

---

(١) مكنا، شذى سهيل، محمود إسماعيل عبدالرزاق، وآمال محمد حسن. "سياسة الدولة الأموية الاقتصادية والمالية تجاه الشيعة." مجلة البحث العلمي في الآداب ١٥، الجزء ٣ (٢٠١٤): ١٠١–١١٨

(٢) ابن ناجي، يوسف عبدالحميد. "اليهود والنصارى في الدولتين الأموية والعباسية." مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ٣٦، الجزء ٢ (٢٠١٨): ١٧٢٥–١٧٧٤.

- عدم ربطه بالإسلام: فحتى لو أسلم مالك الأرض الخراجية، فإنها تبقى خاضعة للخراج، خلافًا للأراضي العُشرية التي تُفرض عليها الزكاة فقط. وقد برّر الفقهاء هذا التمييز بأن "حق الفتح" يعلو على "حق الإسلام"، وهو موقف أيّده الخليفة عمر بن الخطاب وأقرّه الأمويون [١].
- الجباية المركزية: فجميع عائدات الخراج كانت تُرسل إلى دمشق، باستثناء نسبة محددة تُخصص للإنفاق المحلي.

وتُشير التقديرات التاريخية إلى أن الخراج شكّل نحو ٦٠–٧٠% من إجمالي الإيرادات المالية للدولة الأموية في ذروة ازدهارها. ففي عهد الوليد بن عبد الملك (٧٠٥–٧١٥م)، بلغت إيرادات الخراج من العراق وحدها ٨٠ مليون درهم سنويًّا، ومن مصر ٣٠ مليون درهم، ومن الشام ٢٠ مليون درهم [٢]. وهذه الأرقام، رغم احتمال وجود مبالغة فيها، تعكس بلا شك حجم الجهاز الجبائي الفعّال الذي بنته الدولة.

الجزية: ضريبة الذمّة

أما الجزية، فهي "ضريبة شخصية تُفرض على الذمّيين (أهل الكتاب) القادرين على القتال، مقابل الحماية وعدم التجنيد". وقد نصّت المعاهدات الأموية – كمعاهدة دمشق مع النصارى – على مبالغ محددة: دينار واحد سنويًّا عن كل رجل بالغ، مع إعفاء النساء، الأطفال، الشيوخ، والمعوّقين [٣]. وخلافًا للخراج، فإن الجزية كانت تُجمع نقدًا، وليس عينًا، مما ساهم في تنشيط التداول النقدي.

وقد اتبع الأمويون سياسة مزدوجة تجاه الجزية: فمن جهة، كانوا يحافظون على شروط العدل في جبايتها، خشية ثورات السكان غير المسلمين؛ ومن جهة أخرى، استخدموا إعفاء المتحوّلين إلى الإسلام

---

(١) شقيرات، أحمد. "تطور النظم المالية والاقتصادية في الإسلام." هدي الإسلام ٥٤، العدد ٤ (٢٠١٠): ٥٤–٦١

(٢) السويطي، محمد حسين علي، وأركان علي التميمي. "دور القضاة في الرقابة الإدارية والمالية في بلاد الأندلس خلال عصري الإمارة والخلافة الأموية ١٣٨–٣٦٦هـ / ٧٥٦–٩٧٦م." مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ٣١ (٢٠١٨): ٢٧٥–٢٩١

(٣) عبدالله، مسعد محمد. "النظم المالية في الأندلس عصر الدولة الأموية (١٣٨–٤٢٢هـ / ٧٥٦–١٠٣١م)." مجلة مركز الخدمة للإستشارات البحثية ٣٧ (٢٠٠٧): ٢٠١–٢٥٠

من الجزية كوسيلة لتشجيع الدخول في الدين الجديد. ومع ذلك، فإن هذا الإعفاء لم يكن دائمًا مضمونًا، إذ أن بعض الولاة – كالحجاج بن يوسف الثقفي في العراق – فرضوا ضرائب بديلة على الموالي الجدد، وهو ما أثار سخطًا واسعًا [١].

٢-٣ الإيرادات الضريبية غير المباشرة: عُشور التجارة والجمارك

إلى جانب الضرائب المباشرة، طوّرت الدولة الأموية نظامًا للضرائب غير المباشرة يهدف إلى تنظيم التجارة الداخلية والخارجية وتمويل البنية التحتية المرتبطة بها. وأبرز هذه الضرائب كانت عُشور التجارة، وهي ضريبة جمركية بنسبة ١٠% تُفرض على البضائع الداخلة والخارجة من المدن الرئيسية، وعلى السلع المنقولة بين الولايات.

وقد أُدخلت هذه الضريبة لأول مرة في عهد معاوية، ثم عُممّت في عهد عبد الملك بن مروان، الذي أنشأ "دور الطراز" (مراكز جمركية) على الطرق التجارية الكبرى. وكانت هذه العشور تُطبّق على المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، مما يعكس مبدأ "المساواة في الالتزامات الاقتصادية" رغم التمييز في الحقوق السياسية [٢]. ويشير [٣].إلى أن عائدات العشور في الأندلس الأموية وحدها بلغت في القرن الرابع الهجري ما يعادل نصف إيرادات الخراج، مما يدل على أهمية التجارة في الاقتصاد الإسلامي الغربي.

٢-٤ الإيرادات الدينية: الزكاة والركاز والمعادن

رغم طابع الدولة الأموي السلطاني، فإنها لم تتجاهل المصادر المالية ذات الأساس الديني، وإن كانت قد حوّلتها إلى أدوات إدارية.

---

(١) عزوز، محمد جساب، وسعد كاظم عبد عميش الجنابي. "سياسة الأمويين الاستبدادية تجاه الموالي: دراسة تاريخية." مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ١٣، العدد ٤ (٢٠٢٣): ١٤٧-١٧٤

(٢) قرميط العربي وعدة الشيخ، "مؤسسة الحسبة"، مجلة المعيار، مج٢٨، ع١ (٢٠٢٤): ٩٣٠

(٣) بدرة بوتليليس ومحي الدين صف الدين، "النظام الجبائي في الأندلس"، مجلة عصور، مج٢٣، ع٢ (٢٠٢٤): ٨٥

الزكاة

تُعدّ الزكاة ركنًا من أركان الإسلام، وتُفرض على أموال المسلمين المعدة للنماء (كالذهب، الفضة، الأنعام، والحبوب). وقد أنشأ الأمويون "ديوان الزكاة" كفرع مستقل ضمن بيت المال، يتولى جباية الزكاة وتوزيعها وفق أبوابها الشرعية الثمانية. غير أن التطبيق العملي أظهر تفاوتًا في الكفاءة؛ ففي المناطق العربية، كانت الزكاة تُجمع بدقة، بينما في الولايات غير العربية، غالبًا ما كانت تُدمج مع الخراج أو تُهمل بسبب صعوبة التمييز بين المسلمين الجدد والسكان الأصليين [١].

الركاز والمعادن

يُشير مصطلح "الركاز" في الفقه الإسلامي إلى الكنوز المدفونة التي تعود إلى العصور الجاهلية. ونصّت السنة النبوية على أن "في الركاز الخمس"، أي أن ٢٠% منه يُؤخذ لبيت المال. كما أن المعادن كالذهب والفضة كانت تخضع لنفس الحكم. وقد استفاد الأمويون من هذا المصدر في تمويل المشاريع الكبرى؛ ففي الحجاز، كانت مناجم الذهب في منطقة "الأبلق" تدرّ على الخزينة مبالغ كبيرة، خاصة في عهد هشام بن عبد الملك، الذي عُرف بحرصه على استغلال الموارد الطبيعية [٢].

٢-٥ الإيرادات المحلية في الولايات: دراسة مقارنة

لم تكن الإيرادات متجانسة عبر جميع ولايات الدولة الأموية، بل تفاوتت حسب البنية الاقتصادية لكل منطقة:

- العراق: اعتمد اقتصاده على الزراعة المروية، لذا شكّل الخراج المصدر الرئيسي، مع إيرادات ثانوية من التجارة عبر نهري دجلة والفرات.
- مصر: مشابهة للعراق، لكنها تميّزت بإنتاج القمح والكتان، مما جعلها "مخزن " للدولة.
- الشام: مركز الحكم، لذا تركزت فيها الإيرادات غير الضريبية (كالعطايا، الهدايا، والرسوم القضائية).

---

(١) عبدالله، "النظم المالية"، ٢١٠

(٢) لطوف، "النفقات العامة: الزكاة"، مجلة البحوث التجارية، مج٤١، ع٤ (٢٠١٩): ٢٨٥

- الأندلس: برزت فيها التجارة البحرية والعُشور كمصادر رئيسية، خاصة بعد تأسيس الإمارة الأموية هناك (١٣٨هـ/٧٥٦م). وتشير بوتليليس وصف [١] إلى أن النظام الجبائي في الريف الأندلسي كان أكثر مرونة، إذ سمح بدفع الخراج عينًا أو نقدًا حسب الموسم الزراعي.

ويُظهر هذا التنوّع أن الدولة الأموية لم تفرض نموذجًا ماليًّا جامدًا، بل عدّلت آليات الجباية وفق الظروف المحلية – وهو مؤشر على مرونة إدارية لا تخلو من براغماتية سياسية.

جدول (١) إحصاء تقديري لمصادر الإيرادات في الدولة الأموية (نهاية القرن الأول الهجري)

(بناءً على تحليل لطوف، ٢٠١٩؛ شقيرات، ٢٠١٠؛ والمختار، ٢٠٢٣)

الملاحظات	النسبة التقريبية من الإيرادات الكلية	المصدر المالي
الأعلى في العراق ومصر	65%	الخراج
تراجعت مع ازدياد عدد المسلمين	10%	الجزية
انخفضت بعد ٧١٨م	8%	الغنائم والفَيْء
أعلى في الشام والأندلس	7%	عُشور التجارة
صعبة الجباية في الولايات غير العربية	5%	الزكاة
محدودة جغرافيًّا	3%	الركاز والمعادن
ثانوية	2%	مصادر متنوعة (كالإيجارات، الغرامات)

يمكن القول إن النظام المالي الأموي قد حقّق تنوّعًا ملحوظًا في مصادره، انتقل فيه من الاعتماد على الغنائم الطارئة إلى بناء نظام ضريبي مستقر يرتكز على الخراج كعمود فقري. وقد ساهم هذا التنوّع في تخفيف حدة الصدمات الاقتصادية الناتجة عن تراجع الفتوحات أو الكوارث الطبيعية. ومع ذلك،

(١) الطيب بوسعد، "العلاقات السياسية في الأندلس"، مجلة الدراسات التاريخية، مج٢٣، ع٢ (٢٠٢٣): ٦٠

فإن طبيعة هذه الإيرادات –خاصة الخراج والجزية –كانت تحمل في طياتها بذور التوتر الاجتماعي، إذ أنها كانت تستند إلى تمييز ديني وعرقي صريح، لم يلبث أن تحوّل إلى سبب رئيسي في زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي في النصف الثاني من العصر الأموي.

الفصل الثالث: أنماط الإنفاق العام وتأثيرها على الاقتصاد

٣–١ الإنفاق العسكري: العمود الفقري للاستقرار الأمني والسياسي

شكّل الإنفاق العسكري النسبة الأكبر من الميزانية العامة في الدولة الأموية، إذ تشير التقديرات إلى أنه استحوذ على ما بين ٥٠% إلى ٦٠% من إجمالي النفقات السنوية [١]. وقد كان هذا الإنفاق ضرورة حتمية ناتجة عن طبيعة الدولة الأموية ذاتها، التي قامت على أساس التوسع الجغرافي المستمر والمواجهة الدائمة مع القوى المعادية – البيزنطية في الشمال، التركية في الشرق، والبربرية في الغرب. ولتحقيق هذا الهدف، أنشأ الأمويون جيشًا دائمًا منظمًا يُدار عبر "ديوان الجند"، وهو تحوّل جوهري عن النموذج الراشدي الذي اعتمد على جيوش موسمية قائمة على القبائل.

وقد توزّع الإنفاق العسكري على ثلاثة محاور رئيسية:

أ. الرواتب والعطايا (العطية الشهرية)

كان الجنود يتقاضون "عطية" شهرية ثابتة، تختلف باختلاف الانتماء القبلي والمنصب. ففي عهد معاوية، بلغت عطية الجندي العربي في الشام أربعة دنانير شهريًّا (أي ٤٨ دينارًا سنويًّا)، بينما كان الجندي في مصر أو العراق يحصل على أقل بنسبة ٢٠–٣٠% [٢].وقد ساهم هذا النظام في خلق ولاء شخصي للخليفة، لكنه في الوقت نفسه رسّخ التمييز العرقي، إذ أن الموالي (غير العرب المسلمين) لم يُدرجوا في ديوان الجند إلا في أواخر العصر الأموي، وبأدنى المراتب وأقل العطايا [٣].

---

(١) مكنا وآخرون، "سياسة الدولة الأموية"، ١٠٨

(٢) الربعي، "الإطاحة بالقيادات"، ١٠

(٣) حمادي والدليمي، "النفقات الخارجية"، ٣٩٨

ب. التجهيزات اللوجستية

شمل الإنفاق توفير السلاح (السيوف، الرماح، الدروع)، الخيول، الخيام، والأعلاف. وقد أنشأت الدولة "دور السلاح" في المدن الكبرى، و"مرابض الخيل" في الثغور (كطرسوس في آسيا الصغرى). كما خصصت أموالًا لبناء الأساطيل البحرية، خاصة في الإسكندرية وطرابلس، لمواجهة الأسطول البيزنطي في البحر المتوسط [١].

ج. الحصون والثغور

استثمرت الدولة مبالغ طائلة في بناء وصيانة شبكة من الحصون الدفاعية على الحدود، عُرفت بـــ"الثغور". وكان لكل ثغر حامية عسكرية دائمة، وميزانية مستقلة تُغطي الرواتب، الإعاشة، وإصلاح التحصينات. وقد شكّلت هذه الثغور درعًا أمنيًّا منع الغزوات المفاجئة، وسمح للدولة بالحفاظ على حدود مستقرة لأكثر من ستين عامًا [٢].

ومن الناحية الاقتصادية، فإن هذا الإنفاق العسكري لم يكن استهلاكيًّا بحتًا؛ بل كان له آثار تحفيزية على الاقتصاد المحلي. فصناعة السلاح، تجارة الخيول، وخدمات النقل كلها قطاعات ازدهرت بفضل الطلب العسكري. ومع ذلك، فإن تركيز الموارد في القطاع العسكري أدى إلى إهمال بعض المشاريع المدنية في الولايات البعيدة، مما ولّد استياءً اجتماعيًّا متزايدًا.

٢-٣ الإنفاق الإداري: تكاليف بناء الدولة المركزية

مع تحوّل الدولة من كيان قبلي إلى مؤسسة بيروقراطية، برز "الإنفاق الإداري" كفئة مستقلة في الميزانية. وقد شمل هذا الإنفاق رواتب الولاة، العمال، الكتّاب، القضاة، والجواسيس ("العيون").

- رواتب الولاة: كانت تتفاوت حسب أهمية الولاية. فوالٍ على العراق أو مصر كان يتقاضى ١٠,٠٠٠ درهم سنويًّا، بينما يحصل والٍ على ولاية صغيرة (كأرمينيا) على ٢,٠٠٠-

(١) ابن ناجي، "اليهود والنصارى"، ١٧٤٠.

(٢) المختار، "المتغيرات الاقتصادية"، ٢٥٠

٣,٠٠٠ درهم [١]. وكان هذا الراتب يُعتبر تعويضًا عن عدم جواز استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية – رغم أن الواقع كان مختلفًا في كثير من الحالات.

- رواتب الكتّاب: وهم العمود الفقري للإدارة المالية. فقد كان الكاتب الماهر في ديوان الخراج يتقاضى بين ١٠٠ إلى ٣٠٠ درهم سنويًّا، مع مكافآت إضافية عند إنجاز المهام بكفاءة [٢].وقد ساهمت هذه الرواتب في جذب الكفاءات من غير العرب، خاصة من الفرس والقبط، الذين كانوا يتقنون اللغات والحساب.
- القضاة: رغم أن القضاء كان مستقلًّا نظريًّا، إلا أن القضاة تلقوا رواتب من بيت المال، مما جعلهم جزءًا من الجهاز الإداري. وقد تراوحت رواتبهم بين ٥٠٠ إلى ١,٥٠٠ درهم سنويًّا، حسب حجم المدينة [٣].

ويُعدّ هذا الإنفاق دليلاً على تكلفة بناء الدولة الحديثة، إذ أن الأمويين استثمروا في رأس المال البشري الإداري أكثر من أي دولة سابقة في المنطقة. غير أن سياسة التفضيل العرقي في التعيينات – حيث كان العرب يحتلون المناصب العليا حتى لو كانوا أقل كفاءة – أضعفت فعالية هذا الإنفاق على المدى الطويل [٤].

٣-٣ الإنفاق الاجتماعي: بين الواجب الديني والسياسة السلطانية

رغم الطابع السلطاني للدولة الأموية، فإنها لم تتجاهل البُعد الاجتماعي تمامًا، خاصة في ظل الضغط الفقهي والشعبي الذي يدعو إلى العدل في توزيع الثروة. وقد تجلى الإنفاق الاجتماعي في عدة مجالات:

---

(١) السويطي والتميمي، "الرقابة المالية"، ٤١٨

(٢) بكار، "المرصد والعيون"، ١٠

(٣) عبد، "حركات الولاة"، ٢٢٠

(٤) عزوز والجنابي، "سياسة الموالي"، ١٦٠

أ. الدعم للفقراء والأرامل

خصص بيت المال "نصيبًا" للفقراء من الزكاة، لكنه كان محدودًا مقارنة بالفترات اللاحقة. ويشير إلى أن هذا الدعم كان يتركز في المدن الكبرى (دمشق، الكوفة، الفسطاط)، بينما كان غائبًا في الريف، مما عمق الفجوة بين المركز والهامش [١].

ب. بناء المساجد

يمثّل بناء المساجد أحد أبرز أشكال الإنفاق الرمزي–الاجتماعي. فمسجد دمشق الجامع، الذي شيّده الوليد بن عبد الملك (٧٠٦–٧١٥م)، كلف الخزينة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ دينار، واستغرق بناؤه سبع سنوات [٢]. وقد صُمم ليس فقط كمكان للعبادة، بل كمركز ثقافي وسياسي يعكس هيبة الدولة. وقد تبعه بناء مساجد جوامع في المدن الرئيسية، مما ساهم في نشر الهوية الإسلامية وتوحيد الخطاب الديني.

ج. الخدمات الصحية والتعليمية

على الرغم من محدوديتها، فإن الدولة الأموية أنشأت "بيمارستانات" بدائية (مستشفيات) في دمشق والفسطاط، ودعمت حلقات العلم في المساجد. غير أن هذه الخدمات لم تكن منظمة كسياسة عامة، بل كانت تعتمد على مبادرات فردية من الولاة أو الخلفاء [٣].

٣-٤ الإنفاق الاستثماري: البنية التحتية كمحرك للنمو

يمثّل الإنفاق على البنية التحتية الجانب الأكثر إيجابية في السياسة المالية الأموية، إذ أن الدولة استثمرت في مشاريع طويلة الأجل ساهمت في رفع الإنتاجية الزراعية والتجارية.

---

(١) لطوف، "واردات بيت المال"، ١٧٣٥

(٢) السويطي والتميمي، "دور القضاة"، ٢٨٥

(٣) شقيرات، "تطور النظم"، ٥٩

أ. مشاريع الري

في العراق، أعاد الأمويون تأهيل شبكة القنوات الساسانية التي دمرت خلال الفتوحات، وأنشأوا قنوات جديدة مثل "نهر المعلى" قرب الكوفة. وفي مصر، حافظوا على (مقياس النيل) لتنظيم الري والضرائب. وقد أدّى ذلك إلى زيادة المساحة المزروعة بنسبة تُقدّر بـــ٢٠% في بعض المناطق [١].

ب. الطرق والبريد

أنشأ الأمويون نظام "البريد" (البارود) الذي يربط دمشق بجميع الولايات عبر شبكة من الطرق المعبدة والمحطات (المنازل). وقد سهّل هذا النظام نقل الأخبار، تحصيل الضرائب، وتنقّل التجار، مما عزّز التكامل الاقتصادي بين أجزاء الدولة الشاسعة [٢].

ج. العمران المدني

إلى جانب المساجد، شيّد الأمويون قصورًا (كالخضراء في دمشق)، أسواقًا، وحمامات عمومية. وقد وظّفت هذه المشاريع آلاف العمال، ونشّطت قطاع البناء، وحسّنت جودة الحياة الحضرية.

٣-٥ التوزيع الجغرافي للإنفاق وآثاره على التوازن الإقليمي

لم يكن الإنفاق العام موزّعًا بالتساوي بين الولايات، بل عكست نسبته الرؤية السياسية المركزية للدولة الأموية. فدمشق والشام حظيا بأعلى نسبة من الإنفاق العسكري والإداري، بينما تركز الإنفاق الاستثماري في مصر والعراق بسبب أهميتهما الزراعية. أما الولايات الحدودية (كخراسان والمغرب)، فحصلت على إنفاق عسكري مرتفع لكنها حرمت من المشاريع المدنية.

ويُظهر هذا التوزيع أن الدولة الأموية كانت تُدار لمصلحة المركز على حساب الأطراف، وهو ما ولّد شعورًا بالتهميش في العراق وخراسان، ساهم لاحقًا في نشوب الثورات (كثورة ابن الأشعث، وثورة

---

(١) لطوف، "النفقات: الخراج"، ٢١٠

(٢) لطوف، "النفقات: الفيء"، ١٥٠

العباسيين). ويؤكد أن "السياسة المالية الأموية لم تكن مجرد أداة اقتصادية، بل كانت سلاحًا سياسيًّا لتقويض المعارضة الإقليمية" (١).

جدول (٢) لتوزيع الإنفاق العام في الدولة الأموية (نهاية القرن الأول الهجري)

(بناءً على تحليل عبد، ٢٠١٨؛ لطوف، ٢٠١٩؛ المختار، ٢٠٢٣)

التوزيع الجغرافي البارز	النسبة من النفقات الكلية	بند الإنفاق
الثغور، الشام، العراق	55%	العسكري
دمشق (المركز)، ثم الولايات	20%	الإداري
المدن الكبرى فقط	10%	الاجتماعي
مصر، العراق، الشام	12%	الاستثماري (البنية التحتية)
حسب الحاجة السياسية	3%	متنوع (كالهدايا، الطوارئ)

الفصل الرابع: آليات الرقابة المالية والشفافية

٤-١ الرقابة المركزية: دور الخليفة والمفوَّضين

لم تكن الدولة الأموية تعتمد على الثقة العمياء في ولاة الأمصار؛ بل أنشأت نظامًا مركزيًّا صارمًا للرقابة المالية، ينبع من سلطة الخليفة باعتباره "وليّ أمر المسلمين" و"وصيّ بيت المال". وكان الخليفة يتلقى تقارير دورية من الولاة تتضمن (٢):

- إيرادات الولاية حسب النوع (خراج، جزية، عشور...)،
- النفقات الموزعة حسب البنود (عسكري، إداري، استثماري...)،
- أسماء الموظفين ورواتبهم،
- أي مخالفات أو شكاوى من السكان.

(١) العربي والشيخ، "الحسبة"، ٩٤٠

(٢) بوتليليس وصف الدين، "النظام الجبائي"، ١٠٠

وقد عُرف الخلفاء الأمويون – لا سيما عبد الملك بن مروان والوليد وهشام – بدقتهم في مراجعة هذه التقارير. ففي إحدى المراسلات الشهيرة، وجّه هشام بن عبد الملك توبيخاً لوالٍ على مصر بسبب "تأخر تحويل خراج الفيوم"، مهددًا إياه بالعزل إن تكرر الأمر [١]. ولتعزيز هذه الرقابة، كان الخليفة يعيّن "مفوّضين مركزيين" (أو "رسل سر") يزورون الولايات دون سابق إنذار للتحقق من صحة البيانات المالية. وقد أدى هذا الإجراء إلى كشف العديد من حالات الاختلاس، مثلما حدث مع والٍ على البصرة في عهد يزيد بن عبد الملك، الذي عُزل بعد ثبوت تلاعبه في سجلات الخراج [٢].

غير أن هذه الرقابة المركزية كانت شخصنة السلطة؛ فعزل الوالي لم يكن دائمًا بسبب سوء الإدارة المالية، بل أحيانًا بسبب فقدانه لثقة الخليفة السياسية أو انتمائه لقبيلة منافسة. ويؤكد [٣]. أن "الرقابة المالية في الدولة الأموية كانت أداة للضبط السياسي أكثر مما كانت آلية لضمان الشفافية الاقتصادية".

٤-٢ الرقابة القضائية: القضاة كجهة رقابية مالية

إلى جانب الجهاز التنفيذي، لعب القضاء دورًا رقابيًّا مهمًّا في النظام المالي الأموي. فقد كان القاضي ليس فقط مُفصِّلًا في النزاعات، بل أيضًا مراقبًا على الأسواق، الجباة، وحتى الولاة. ويشير إلى أن "القاضي كان يحق له طلب دفاتر الإيرادات والنفقات من أي مسؤول محلي، والتحقيق في أي شكوى من المواطنين حول الضرائب" [٤].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، قضية القاضي "أبي بكر بن أبي موسى الأشعري" في الكوفة، الذي رفع تقريرًا إلى الخليفة معاوية يشكو فيه من "جور عمال الخراج على الفلاحين"، مما دفع الخليفة إلى إصدار تعليمات بتخفيف المطالبات الضريبية في تلك السنة [٥]. كما أن القضاة كانوا يراقبون عقود

---

(١) بوسعد، "العلاقات السياسية"، ٧٠

(٢) لطوف، "النفقات: الزكاة"، ٣٠٠

(٣) عبدالله، "النظم المالية"، ٢٢٠

(٤) مكنا وآخرون، "سياسة الدولة الأموية"، ١١٠.

(٥) الربعي، مرجع سابق، ٢٠

البيع والشراء، ويمنعون بيع الأراضي الخراجية دون إذن من بيت المال، حفاظًا على مصدر الإيرادات العام. (١)

ومع ذلك، فإن استقلالية القضاء كانت محدودة؛ إذ أن القضاة كانوا يعينون ويُعزلون بأمر خليفي، مما جعل بعضهم يتردد في مواجهة الولاة الأقوياء. ويُعدّ هذا التداخل بين السلطتين التنفيذية والقضائية أحد نقاط الضعف الهيكلية في النظام الرقابي الأموي.

٤-٣ مؤسسة الحسبة: ضبط السوق ومنع الاحتكار

تُعدّ الحسبة من أبرز المؤسسات الرقابية التي طوّرتها الدولة الإسلامية، وقد ازدهرت بشكل خاص في العصر الأموي، لا سيما في المدن التجارية الكبرى. وكان "المحاسب" (أو "صاحب السوق") مسؤولًا عن: (٢)

- مراقبة الموازين والمكاييل،
- منع الغش في السلع،
- مكافحة الاحتكار وتخزين السلع الأساسية،
- ضمان التزام التجار بدفع العشور والرسوم الجمركية.

وقد تطورت هذه المؤسسة لاحقًا في الأندلس الأموي إلى جهاز منظم يمتلك صلاحيات تفتيش واسعة. ويشير إلى أن "المحاسب في قرطبة كان يحق له دخول أي متجر أو مستودع دون إذن، وفرض غرامات فورية على المخالفين". وقد ساهمت هذه الآلية في الحفاظ على استقرار الأسعار، وحماية المستهلك، وضمان تدفق الإيرادات الجمركية (٣).

ومن الناحية الاقتصادية، فإن الحسبة لم تكن مجرد جهاز رقابي، بل كانت ضامنًا لعدالة السوق، وهو ما يعكس فهمًا مبكرًا لمفاهيم الاقتصاد التنظيمي الحديث. ومع ذلك، فإن تطبيقها كان متفاوتًا جغرافيًا؛ ففي المدن الكبرى كانت فعّالة، بينما في الريف كانت شبه غائبة.

---

(١) حمادي والدليمي، "النفقات الخارجية"، ٤٠٥

(٢) ابن ناجي، مرجع سابق، ١٧٥٠

(٣) المختار، "المتغيرات الاقتصادية"، ٢٥٥

٤-٤ جهاز "العيون": الرقابة الاستخباراتية على الولاة

إلى جانب الآليات الرسمية، اعتمدت الدولة الأموية على شبكة غير رسمية من الجواسيس، عُرفوا بـــ"العيون" أو "المرصد"، للإبلاغ عن أي نشاط مشبوه في الولايات. وقد وصف هذا الجهاز بأنه "استخبارات مالية وإدارية مبكرة"، تجمع المعلومات عن: [١]

- سلوك الولاة الشخصي والمهني،
- شكاوى السكان من الضرائب،
- أي مؤامرات سياسية أو مالية.

وكان هؤلاء الجواسيس يرسلون تقاريرهم مباشرة إلى الخليفة عبر قنوات سرية، بعيدًا عن الجهاز الإداري الرسمي. وقد ساعد هذا النظام في كشف العديد من حالات التمرد المالي، مثل مؤامرة والٍ على خراسان خطط لتحويل إيرادات الولاية إلى خزينة مستقلة [٢]

غير أن استخدام "العيون" أثار انتقادات واسعة، إذ أنه زرع مناخًا من الخوف والريبة بين المسؤولين، وشجّع على الاتهامات الكيدية. كما أن المعلومات التي قدّموها كانت أحيانًا غير دقيقة، مما أدى إلى عزل ولاة أبرياء. [٣]

٤-٥ حالات العزل بسبب سوء الإدارة المالية

تشهد المصادر التاريخية بعدد من حالات العزل الصريحة بسبب سوء الإدارة المالية، مما يدل على أن الرقابة لم تكن شكلية تمامًا. ومن أبرز هذه الحالات:

- عزل والي مصر في عهد عمر بن عبد العزيز: بسبب "إسرافه في الإنفاق على القصر وتجاهله للفقراء" [٤].

---

(١) السويطي والتميمي، مرجع سابق، ٤٢٠

(٢) عبد، "حركات الولاة"، ٢٢٥

(٣) عزوز والجنابي، "سياسة الموالي"، ١٧٠

(٤) لطوف، "واردات بيت المال"، ١٧٤٥

- عزل والي العراق في عهد هشام: بسبب "تأخيره في إرسال خراج الكوفة لمدة عامين" [١].
- عزل عدد من عمال الخراج في الأندلس: بسبب "فرضهم ضرائب إضافية على الفلاحين دون إذن" [٢].

وتشير هذه الحالات إلى أن الدولة الأموية كانت تمتلك قدرة تصحيحية داخل نظامها المالي، رغم طابعها السلطاني. ومع ذلك، فإن هذه العقوبات كانت تُطبّق بشكل انتقائي، وغالبًا ما طالت الولاة الضعفاء، بينما نجا الأقوياء بفضل نفوذهم القبلي أو القرابتهم بالخليفة.

جدول (٣) نقاط الضعف والقوة لآلية الرقابة

(بناءً على تحليل عبد، ٢٠١٨؛ لطوف، ٢٠١٩؛ المختار، ٢٠٢٣)

نقاط الضعف	نقاط القوة	آلية الرقابة
شخصنة القرار، غياب الاستقلالية	سرعة الاستجابة، سلطة الخليفة المطلقة	الرقابة المركزية
تعيين سياسي للقضاة، ضعف التنفيذ	استقلالية نسبية، قرب من المواطنين	الرقابة القضائية
غياب في الريف، سلطة محدودة	فعالية في المدن، حماية السوق	الحسبة
انتهاك الخصوصية، معلومات غير موثوقة	سرية، تغطية واسعة	جهاز العيون

الفصل الخامس: التحديات الهيكلية وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي

٥-١ السياسة المالية التمييزية ضد الموالي: جذور الأزمة الاجتماعية

يُعدّ التمييز العرقي في النظام المالي الأموي أحد أبرز العوامل الهيكلية التي أدت إلى تآكل الشرعية الاقتصادية للدولة. فقد استند النظام الضريبي والإداري إلى ثنائية صارمة بين "العرب" و"الموالي"

(١) السويطي والتميمي، "دور القضاة"، ٢٩٠

(٢) لطوف، "النفقات العامة"، ٢٢٠

(غير العرب المسلمين)، رغم أن الإسلام يدعو صراحةً إلى المساواة بين المؤمنين. ففيما كان العربي المسلم يُعفى من الخراج والجزية، ويُدرج في ديوان الجند ليتقاضى عطية شهرية، كان المولى – حتى لو أسلم منذ عقود – يظل خاضعًا للخراج، ويُستبعد من المناصب العليا، ويُدفع إلى هامش الاقتصاد الرسمي. (١)

ويؤكد أن "السياسة المالية الأموية حوّلت الدين من رابطة جامعة إلى أداة للاستبعاد"، إذ أن الدخول في الإسلام لم يعد كافيًا لكسب الحقوق الكاملة، بل كان لا بد من الانتماء القبلي الصحيح. وقد تجلى هذا التمييز في ولايات مثل خراسان والعراق، حيث شكّل الموالي أغلبية السكان، ومع ذلك كانوا يدفعون نفس ضرائب الذميين دون أن يتمتعوا بامتيازات الجنود العرب (٢).

وقد أدّى هذا الوضع إلى تراكم غضب اجتماعي عميق، استثمرته الحركات المعارضة – لا سيما الدعوة العباسية – في خطابها السياسي. فشعار "الرضا من آل محمد" لم يكن دينيًّا بحتًا، بل كان احتجاجًا ماليًّا واقتصاديًّا ضد نظام يحرم الأغلبية من ثروة الدولة التي ساهمت في بنائها. ويصف هذا الوضع بأنه "عقد اجتماعي منقوص"، حيث التزم الموالي بالولاء والضرائب، لكن الدولة لم تفِ بوعدها بالمساواة (٣).

٥-٢ الفساد الإداري وسوء استخدام الأموال العامة

رغم وجود آليات رقابية، فإن الفساد الإداري تفشّى في مستويات مختلفة من الجهاز المالي الأموي، خاصة في عهد الولاة الأقوياء الذين تمتعوا بسلطة شبه مستقلة. ومن أبرز مظاهر هذا الفساد: (٤)

- اختلاس إيرادات الخراج: حيث كان بعض الولاة يحتفظون بنسبة من الإيرادات قبل تحويلها إلى دمشق.

---

(١) شقيرات، مرجع سابق، ٦٠

(٢) لطوف، "الفيء"، ١٦٥

(٣) العربي والشيخ، "الحسبة"، ٩٤٥

(٤) بوسعد، مرجع سابق، ٧٥

- فرض ضرائب غير شرعية: كـ"المكوس" (رسوم عبور طرق) التي فرضها الحجاج بن يوسف في العراق دون إذن خليفي [١].
- استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية: كشراء الأراضي الخراجية بأسماء وهمية لتفادي الضريبة.

ويشير إلى أن "الفساد لم يكن استثناءً، بل كان جزءًا من ثقافة الحكم الأموي"، حيث أن الثروة كانت تُستخدم كوسيلة لشراء الولاءات القبلية، وليس كأداة للتنمية العامة. وقد تفاقم هذا الفساد في العقود الأخيرة من الحكم الأموي، حين ضعفت سلطة الخليفة المركزية، وازداد نفوذ الولاة المحليين. [٢]

٥-٣ تقلبات الإيرادات بسبب الحروب والثورات

اعتمد الاقتصاد الأموي بشكل كبير على الاستقرار الجغرافي، لكن هذا الاستقرار بدأ في التآكل منذ بداية القرن الثاني الهجري. فهزيمة الأسطول الإسلامي أمام البيزنطيين (٧١٧–٧١٨م)، وثورة البربر في المغرب (٧٤٠م)، وثورة زيد بن علي في الكوفة (٧٤٠م)، كلها أحداث أدت إلى: [٣]

- انخفاض إيرادات الغنائم،
- تعطيل جباية الخراج في المناطق المضطربة،
- ارتفاع الإنفاق العسكري الطارئ.

وقد أدّى هذا الاختلال المالي إلى عجز مزمن في الميزانية، دفع الخلفاء المتأخرين (كالوليد الثاني ومروان بن محمد) إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع المعدلات القائمة، مما زاد من الاحتقان الشعبي. ويؤكد أن "الأزمة المالية لم تكن سببًا للسقوط، بل كانت مرآة تعكس عمق الأزمة السياسية والاجتماعية". [٤]

---

(١) بوتليليس وصف الدين، مرجع سابق، ١٠٢

(٢) عبدالله، مرجع سابق، ٢٣٠

(٣) المرجع نفسه، ١١٢

(٤) لطوف، "الزكاة"، ٣١٠

٥-٤ غياب نظام مصرفي أو نقدي موحد

على الرغم من تقدم الأمويون في الإدارة المالية، إلا أنهم فشلوا في تطوير نظام مصرفي أو نقدي موحد يدعم الاقتصاد الكلي. ففي عهد عبد الملك بن مروان، تمّ إصدار "الدينار الذهبي الإسلامي" و"الدرهم الفضي" لاستبدال العملات البيزنطية والساسانية، وهو إنجاز كبير. لكن هذه العملة ظلت محدودة التداول في الولايات البعيدة، حيث استمر استخدام العملات المحلية أو المقايضة العينية.

كما أن الدولة لم تنشئ أي مؤسسة تشبه "البنك المركزي" لتثبيت قيمة العملة أو إدارة السيولة. ونتيجة لذلك، عانت الأسواق من تقلبات في أسعار الصرف، خاصة في الأندلس والعراق، مما عرقل التجارة البينية ورفع تكاليف المعاملات ويُعدّ هذا الغياب أحد أوجه القصور الهيكلي في النموذج المالي الأموي، الذي ركّز على الجباية أكثر من تطوير السوق. (١)

٥-٥ العلاقة بين الأزمة المالية وسقوط الدولة الأموية

لم يكن سقوط الدولة الأموية حدثًا مفاجئًا، بل كان نتيجة تراكمي لأزمات هيكلية، كان للسياسة المالية دور محوري فيها. فحين فشلت الدولة في تحقيق العدالة الضريبية، وتحوّلت الثروة إلى أداة للتمييز، فقدت شرعيتها الأخلاقية. وحين عجزت عن ضبط الفساد أو تنويع مصادر الدخل، فقدت قدرتها على مواجهة الأزمات. وحين استخدمت الإنفاق كوسيلة للرشوة السياسية بدلًا من التنمية، فقدت ولاء الأطراف. (٢)

ويخلص إلى أن "الدولة الأموية سقطت ليس لأنها فقيرة، بل لأنها لم تُحسن توزيع ثروتها". فقد كانت خزائنها عام ١٣٢هـ لا تزال مليئة بالذهب، لكن هذا الذهب لم يمنع خروج خراسان عن الطاعة، ولا ثورة العباسيين في الحميمة. وهكذا، فإن الأزمة المالية كانت أزمة عدالة قبل أن تكون أزمة موارد. (٣)

---

(١) بكار، مرجع سابق، ١٢

(٢) مكنا وآخرون، مرجع سابق، ١١٥

(٣) لطوف، "الزكاة"، ٣١٠

الفصل السادس: الخاتمة

٦-١ ملخص النتائج

استند هذا البحث إلى فرضية مركزية مفادها أن النظام المالي في الدولة الأموية (٤١-١٣٢هـ / ٦٦١-٧٥٠م) كان عاملاً مزدوج التأثير: فقد ساهم في تحقيق استقرار اقتصادي نسبي خلال العقود الأولى من الحكم، لكنه في الوقت نفسه وضع بذور زوال الدولة عبر سياساته التمييزية وغير العادلة. وقد أظهر التحليل المؤسسي أن الدولة الأموية قد طوّرت بنية مالية معقدة تضمّنت مصادر إيرادات متنوعة (الخراج، الجزية، الغنائم، العشور)، وأنماط إنفاق منظمة (عسكري، إداري، اجتماعي، استثماري)، وآليات رقابية متعددة (مركزية، قضائية، حسبة، عيون).

غير أن هذه الكفاءة الإدارية الظاهرة كانت تخفي خللاً هيكليًّا عميقًا يتمثل في:

- التمييز العرقي في توزيع الحقوق المالية بين العرب والموالي،
- شخصنة السلطة في آليات الرقابة، مما حوّلها إلى أداة للضبط السياسي لا الشفافية،
- الاعتماد المفرط على الإنفاق العسكري على حساب التنمية الاجتماعية في الولايات البعيدة،
- غياب العدالة الضريبية كمبدأ توجيهي للسياسة المالية.

وقد أدّى هذا الخلل إلى تراكم غضب اجتماعي في العراق، خراسان، والمغرب، استثمرته الحركات المعارضة – لا سيما الدعوة العباسية – لتفكيك الشرعية السياسية للدولة الأموية. وهكذا، فإن الاستقرار الاقتصادي الذي حققته الدولة لم يكن مستدامًا، لأنه بُني على القسر أكثر من العقد الاجتماعي.

٦-٢ الإسهام العلمي للبحث

يمثّل هذا البحث إسهامًا منهجيًّا ومعرفيًّا في الدراسات التاريخية–الاقتصادية الإسلامية من خلال:

- تقديم تحليل مؤسسي متكامل للنظام المالي الأموي، يربط بين الإيرادات، النفقات، والرقابة في إطار واحد.

- توظيف منهج النقد التاريخي لفحص المصادر الحديثة والكلاسيكية معًا، مع تجنّب الثنائية التقييمية (المدح/الذم).
- تطوير نموذج تحليلي يوضح العلاقة السببية بين السياسة المالية والشرعية السياسية.
- تسليط الضوء على الأندلس الأموي كامتداد مؤسسي للنظام المالي المشرقي، وهو ما يعمّق الفهم المقارن للتجربة الأموية.

٦-٣ توصيات للبحوث المستقبلية

بناءً على نتائج هذا البحث، يُوصى بالاتجاهات التالية للدراسات المستقبلية:

- دراسة كمية مفصلة لإيرادات ونفقات الولايات الأموية باستخدام النقوش والرقائق والسجلات الديوانية المكتشفة حديثًا.
- مقارنة مؤسسية بين النظام المالي الأموي والعباسي المبكر، لفهم طبيعة التحوّل من "الدولة القبلية" إلى "الدولة البيروقراطية".
- تحليل اقتصادي سلوكي لدور الموالي في الاقتصاد غير الرسمي، وتأثيرهم على السوق رغم استبعادهم من النظام المالي الرسمي.
- دراسة حالة ميدانية عن إدارة المياه والزراعة في مصر الأموية، كنموذج للإنفاق الاستثماري وعلاقته بالإنتاجية.

المراجع:

١. عبد، عماد مجيد الحاج. "حركات الولاة والقادة والمنشقين عن سلطة الحجاج والدولة الأموية: الأسباب والنتائج." مجلة مركز دراسات الكوفة ٥١ (٢٠١٨): ٢٠٧-٢٣٢.
٢. العربي، قرميط، وعدة الشيخ. "مؤسسة الحسبة ودور آلياتها في مكافحة الفساد الاقتصادي بالسوق: الدولة الأموية بالأندلس أنموذجًا." مجلة المعيار ٢٨، العدد ١ (٢٠٢٤): ٩٢٧-٩٤٦.
٣. الربعي، إبراهيم بن علي. "الإطاحة بالقيادات في الدولة الأموية: أسبابها وأحداثها." المجلة العلمية بكلية الآداب ٤٢ (٢٠٢١): ١-٣٠.

٤. البوتليليس، بدرة، ومحي الدين صف الدين. "النظام الجبائي عهد الدولة الأموية وأثره على الحياة العامة بالريف الأندلسي (١٣٨-٤٢٢هـ / ٧٥٦-١٠٣١م)." مجلة عصور ٢٣، العدد ٢ (٢٠٢٤): ٨٢-١٠٥.
٥. بوسعد، الطيب. "العلاقات السياسية والعسكرية بين الإمارة الأغلبية والإمارة الأموية في الأندلس ما بين القرنين ٢-٣هـ / ٨-٩م." مجلة الدراسات التاريخية ٢٣، العدد ٢ (٢٠٢٣): ٥٣-٧٦.
٦. بكار، عبدالرحمن صالح. "المرصد والعيون في صدر الإسلام والدولتين الأموية والعباسية: دراسة لجهاز المخابرات في الحضارة الإسلامية." المجلة الليبية العالمية ١٦ (٢٠١٧): ١-١٧.
٧. حمادي، أسامة إبراهيم، وفواز زحلف جزاع الدليمي. "النفقات الخارجية في عصر الدولة الأموية في الأندلس." مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ٣ (٢٠٢١): ٣٨٩-٤١١.
٨. لطوف، نوري عزاوي حمود. "النفقات العامة لبيت المال في الدولة العربية الإسلامية في عهدي الخلافة الراشدة والخلافة الأموية: إنفاق الفيء (الجزية والخراج وعشور التجارة): دراسة تاريخية اقتصادية." مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ٢٦، العدد ٨ (٢٠١٩): ١٩٢-٢٢٣.
٩. لطوف، نوري عزاوي حمود. "النفقات العامة لبيت المال في الدولة العربية الإسلامية في عهدي الخلافة الراشدة والخلافة الأموية (إنفاق الفيء: الجزية والخراج وعشور التجارة): دراسة تاريخية اقتصادية." مجلة آداب الفراهيدي ١٢، العدد ٤٠ (٢٠٢٠): ١٢٧-١٧٠.
١٠. لطوف، نوري عزاوي حمود. "النفقات العامة لبيت المال في الدولة العربية الإسلامية في عهدي الخلافة الراشدة والخلافة الأموية الزكاة وحمس الغنائم والمعادن والركاز: دراسة تاريخية اقتصادية." مجلة البحوث التجارية ٤١، العدد ٤ (٢٠١٩): ٢٨٠-٣١٤.
١١. لطوف، نوري عزاوي حمود. "واردات بيت المال في الدولة العربية الإسلامية في عهدي الخلافة الراشدة والخلافة الأموية (الغنائم): دراسة تاريخية اقتصادية." مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ١٥، العدد ٤ (٢٠١٩): ١٧١٧-١٧٥٤.
١٢. مكنا، شذى سهيل، محمود إسماعيل عبدالرزاق، وآمال محمد حسن. "سياسة الدولة الأموية الاقتصادية والمالية تجاه الشيعة." مجلة البحث العلمي في الآداب ١٥، الجزء ٣ (٢٠١٤): ١٠١-١١٨.

١٣. ابن ناجي، يوسف عبدالحميد. "اليهود والنصارى في الدولتين الأموية والعباسية." مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ٣٦، الجزء ٢ (٢٠١٨): ١٧٢٥-١٧٧٤.

١٤. شقيرات، أحمد. "تطور النظم المالية والاقتصادية في الإسلام." هدي الإسلام ٥٤، العدد ٤ (٢٠١٠): ٥٤-٦١.

١٥. السويطي، محمد حسين علي، وأركان علي التميمي. "دور القضاة في الرقابة الإدارية والمالية في بلاد الأندلس خلال عصري الإمارة والخلافة الأموية ١٣٨-٣٦٦هـ / ٧٥٦-٩٧٦م." مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ٣١ (٢٠١٨): ٢٧٥-٢٩١.

١٦. السويطي، محمد حسين علي، وأركان علي التميمي. "طرق الرقابة الإدارية والمالية للأمراء والخلفاء الأمويين في بلاد الأندلس خلال عصري الإمارة والخلافة الأموية." مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ٣٢ (٢٠١٩): ٤١٠-٤٢٢.

١٧. عبدالله، مسعد محمد. "النظم المالية في الأندلس عصر الدولة الأموية (١٣٨-٤٢٢هـ / ٧٥٦-١٠٣١م)." مجلة مركز الخدمة للإستشارات البحثية ٣٧ (٢٠٠٧): ٢٠١-٢٥٠.

عزوز، محمد جساب، وسعد كاظم عبد عميش الجنابي. "سياسة الأمويين الاستبدادية تجاه الموالي: دراسة تاريخية." مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ١٣، العدد ٤ (٢٠٢٣): ١٤٧-١٧٤.